

ومالية كبيرة ، يسيطر عليها سابير . وفي اسرائيل ظاهرة سياسية - اجتماعية فريدة ؛ ثمة يهود لا يحملون الجنسية الاسرائيلية ، ولكنهم تابعون للمؤسسة . وهؤلاء المساهمون أصبحوا مستثمرين (٢) .

وإذا ما انتقلنا الى الهستدروت ، وجدناه يشكل محورا هاما في الحياة السياسية الاسرائيلية . فهو ليس مجرد مؤسسة نقابية للعمال ، بل قلعة اقتصادية ضخمة ، لها مشاريعها الاقتصادية الكبيرة ، وتمتلك ثاني أكبر بنك في اسرائيل . ويهيمن الهستدروت على القسط الأكبر من التجارة الداخلية والخارجية لاسرائيل . وهذا النفوذ الاقتصادي العريض ، له ما يوازيه من النفوذ السياسي ؛ مما حول الهستدروت الى « دولة داخل دولة » ، ودفن بيتسحاق بن أهرون - السكرتير السابق للهستدروت (استقال غداة حرب تشرين) - الى المركز الثاني في الدولة بعد رئيس الوزراء ، من حيث الاهمية والثقل (٤) . ونجح بن أهرون - بدوره - في تعزيز موقع الهستدروت في خريطة مراكز القوة في اسرائيل . وآزرت مثير - في البداية - بن أهرون ، ثم ما لبثت أن انقلبت عليه ، بعد احساسها بأنه « تجاوز حده في النزاع مع أعضاء حكومتها » (٥) .

أما الكنيست ، فيحد من فاعليته تمتع الحكومة - دائما - بالأغلبية داخله . وقد انحطت مكانة الكنيست كثيرا في السنوات الأخيرة « حيث أخذت صورته تتشوه وطابعه - (كخاتم مطاط) يصادق تلقائيا على سياسة الحكومة - يتعرض للنقد ، منذ مدة ، من الأوساط الشعبية » (٦) . ويستخدم الكنيست - في غياب الدستور - ككلب حراسة للحكومة (٧) .

وفي سلم الحكم ، يأتي مركز رئيس الكنيست الثالث ، بعد رئيس الدولة ورئيس الوزراء . ومع ذلك ، فمنصبه لا يمنحه من الصلاحيات أكثر من ادارة جلسات الكنيست ، واحتلال الموقع الثالث بعد رئيس الدولة ورئيس الوزراء ، في الاحتفالات والمراسيم والتشريفات !

وبالرغم من الدور التشريعي المسلم به للكنيست ، إلا أن من حق الحكومة اصدار تشريعات طوارئ لمدة ثلاثة أشهر ، وأن كان للكنيست حق ادخال تعديلات عليها . وفي اسرائيل ، تقدم الحكومة أغلب مشاريع القوانين ، ولاعضاء الكنيست الحق في اقتراح قوانين جديدة . ويقتصر حق فرض الضرائب والموافقة على الموازنة للكنيست دون غيره . وحتى المعاهدات التي تبرمها الحكومة الاسرائيلية مع الدول الأخرى ، لا تعرض على الكنيست للتصديق عليها .

واطار العلاقة بين الكنيست والوزارة محدد بالنقاط التالية :

- يجب أن يكون الشخص المكلف بتأليف الوزارة عضوا في الكنيست .
- تتقدم الحكومة الجديدة الى الكنيست ، للحصول على قرار بالثقة منه ، قبل ممارستها الحكم .
- الحكومة مسؤولة مسؤولية جماعية امام الكنيست عن جميع ما تؤديه من أعمال .
- للكنيست سلطة سحب الثقة من الحكومة .

وليس لرئيس الوزراء سلطة قانونية على باقي الوزراء ، لذلك فمركزه في الكنيست يمكن تصنيفه بأنه « الاول بين أقرانه » . ومع ذلك فاستقالة رئيس الوزراء تعتبر قرارا بالاستقالة من قبل جميع أعضاء مجلس الوزراء . وتتم استقالة الوزارة بمجرد انتهاء مدة الكنيست ، أو استقالة رئيس الوزراء ، أو بسبب سحب ثقة الكنيست من الوزارة ،